الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/47/721
17 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٨١ من جدول الأعمال

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : والتر بالزان (مالطة)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية" وأن تحيله الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٣٨ و ٣٩ و ٤٦ و ٥١ ، المعقودة في ١٢ و ١٣ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . ويرد سرد لمناقشات اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/47/SR.38 و 39 و 46 و 51) . ويوجه النظر أيضا الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ الى ٩ ، المعقودة في الفترة من ٥ الى ٨ تشرين الأول/اكتوبر ، (انظر A/C.2/47/SR. 3-9) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية :

(أ) تقرير الأمين العام عن السياسات والأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة في اجتثاث الفقر ودعم الجماعات الضعيفة بما في ذلك تقديم المساعدة أثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي (E/1992/47) ؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/47/530) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان كولومبو الصادر في الاجتماع السادس لرؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، المعقود في كولومبو ، سري لانكا ، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (A/47/82-S/23512) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة يحيل بها وثائق مؤتمر القمة الإسلامي السادس ، المعقود في داكار في الفترة من ٩ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (A/47/88-S/23563) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين لاندونيسيا ويوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة يحيلان بها نص البلاغ الصحفي الصادر لدى اختتام الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في بالي ، اندونيسيا ، في الفترة من ١٤ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ (A/47/225-S/23998) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة موقف بشأن النظام العالمي الجديد أعدتها مجموعة قمة التشاور وتعاون الجنوب مع الجنوب (مجموعة الخمسة عشر) في اجتماعها المعقود في كاراكاس ، فنزويلا ، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (A/47/312-S/24238) ؛

(ز) رسالة مؤرخة في ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة يحيل بها البلاغ الختامي لمحفل جنوب المحيط الهادئ الثالث والعشرين المعقود في هونيارا ، جزر سليمان ، في ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ (A/47/391) ؛

(ح) رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة يحيل بها البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة والأربعين ، المعقودة في جدة في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (A/47/441-S/24559) ؛

(ط) رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة

الـ ٧٧ ، المعتمد في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بمناسبة اجتماعهم السنوي السادس عشر المعقود بمقر الأمم المتحدة (A/47/499) ؛

(ي) رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (A/47/564) ؛

(ك) رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة يعمم بمقتضاها نص القرارات التي اتخذها المؤتمر البرلماني الدولي السابع والثمانين المعقود في ياوندي ، جمهورية الكاميرون ، في الفترة من ٣ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ (A/47/706) ؛

(ل) مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحيل بها الإعلان الختامي الذي أقره مجلس العمل المشترك في دورته العاشرة المعقودة في كيريتارو ، المكسيك ، في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢ (A/47/437) .

٤ - وفي الجلسة ٣٨ ، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ممثل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلالي (انظر A/C.2/47/SR.38) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/47/L.52 و L.87

٥ - في الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل باكستان ، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/47/L.52) بعنوان "الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر" فيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ١٢١/٤٦ و ١٤١/٤٦ المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

"وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الذي من معالمه الرئيسية السعي إلى إحداث تخفيض ملموس في الفقر المدقع وكفالة تقاسم المسؤولية بين جميع البلدان ،

"وإذ تشير أيضا إلى الأحكام ذات الصلة بمكافحة الفقر ، الواردة في الفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢[١] ،

"وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في جميع البلدان ، وبخاصة في البلدان النامية ، أصبح أحد أولويات الأهداف الإنمائية للتسعينات ،

"وإذ تلاحظ أيضا أن الجهود التي تبذل على الصعيدين الوطني والدولي بحاجة الى التعزيز من أجل ضمان القضاء على الفقر ،

"١ - تقرر إعلان يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر ، والاحتفال به ابتداء من سنة ١٩٩٣ ؛

"٢ - تقرر أيضا تكريس هذا اليوم للقيام بأنشطة لتوعية المجتمع الدولي وشحذ احساسه وتعبئته فيما يتعلق بمشاكل القضاء على الفقر ، عن طريق نشر وتوزيع مواد وثائقية ومعلومات تتعلق بالقضاء على الفقر في جميع البلدان ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ؛

"٣ - تدعو جميع الدول إلى تكريس هذا اليوم لتقديم وتشجيع الأنشطة الوطنية المتصلة بالقضاء على الفقر وذلك بتنظيم المؤتمرات واجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمعارض ونشر وتوزيع المواد الوثائقية والمعلومات من أجل زيادة الوعي الجماهيري بتلك المشكلة ؛

"٤ - تدعو أيضا منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مساعدة الدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، في تنظيم أنشطة وطنية من أجل الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر ؛

---

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ريو دي جانيرو ، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26 ، المجلد الأول ، المرفق الثاني) .

"٥ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان نجاح احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للقضاء على الفقر ؛

"٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة في دورتها الخمسين بمعلومات عن تنفيذ هذا القرار" .

٦ - وفي الجلسة ٥١ ، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد خوسيه لينو غيريرو (الفلبين) مشروع قرار (A/C.2/47/L.87) قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/47/L.52 .

٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل فرنسا ببيان (انظر A/C.2/47/SR.51) .

٨ - وفي الجلسة ٥١ ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/47/L.87 دون تصويت (انظر الفقرة ١٧ ، مشروع القرار الأول) .

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/47/L.87 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/47/L.52 بسحبه .

١٠ - وبعد اعتماد مشروع ، القرار أدلى ممثلا بنن والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها) ببيانين (انظر A/C.2/47/SR.51) .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/47/L.53 و L.88

١١ - في الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل باكستان ، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/47/L.53) بعنوان "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية" فيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ- ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الوارد في مرفق قرارها

١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وإعلان باريس وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات ، المعتمدين من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا[٢] ، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٣] ، والتزام كرتاخينا المعتمد في شباط/فبراير ١٩٩٢ في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٤] ،

"وإذ تؤكد من جديد أيضا المبدأ ٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥] ، والفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١[٦] ، والمبدأ ٧ (أ) من بيان المبادئ بشأن جميع أنواع الغابات وجميع المقررات والتوصيات الأخرى ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٧] ،

"وإذ تؤكد من جديد كذلك قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ١٤١/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

"وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في البلدان النامية أضحى هدفا إنمائيا يتسم بأولوية عليا في التسعينات ،

"وإذ تؤكد أن السياسات الوطنية الفعالة التي تدعمها بيئة اقتصادية دولية مؤاتية يمكن أن تعزز النمو والتنمية في البلدان النامية ، وبذلك تزيد من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية للقضاء على الفقر ،

"وإذ تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لعبء الديون وتأثيره على القطاعات الفقيرة في مجتمعات البلدان النامية ،

---

(٢) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .

(٣) القرار ١٥١/٤٦ ، المرفق ، الجزء الثاني .

(٤) TD/364 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥) A/CONF.151/26 (المجلد الأول) ، المرفق الأول .

(٦) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

(٧) انظر A/CONF.151/26 (المجلدان الأول والثاني و Corr.1 و 3) .

"وإذ تدرك أن الفقر هو مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي وأن القضاء عليه يشكل مطلبا لا غنى عنه من أجل التنمية المستدامة ؛

"وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر ؛

"وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر ، ولا سيما في البلدان النامية ، يحتاج إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذي يكون متصلا ومستداما على السواء ، وكذلك بيئة اقتصادية دولية داعمة ؛

"١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية[٨] ؛

"٢ - تؤكد أهمية السياسات المحلية ، بما في ذلك السياسات الفعالة للميزانية ، في تعبئة وتخصيص الموارد المحلية بغية القضاء على الفقر بوسائل من جملتها برامج تهيئة فرص العمل وتوليد الدخل ، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي ، وبرامج صحية تعليمية وإسكانية وسكانية ، وتعزيز بناء القدرة الوطنية على تنفيذ البرامج ؛

"٣ - تشجع جميع البلدان على الاضطلاع باستراتيجيات وبرامج وطنية من أجل القضاء على الفقر ، تكون مكرسة على وجه الخصوص للشرائح الفقيرة من المجتمع وتنطوي على مشاركة أكثر فعالية من جانب المجتمعات المحلية المستهدفة في اقتراح وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشاريع معينة ؛

"٤ - تؤكد من جديد أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تراعي استعراض تدفقات الموارد وبرامج التكيُّف الهيكلي ، وتعمل على تكامل الأبعاد الاجتماعية والبيئية ، أمر له أهمية حاسمة لنجاح جهود البلدان النامية المبذولة من أجل القضاء على الفقر ؛

"٥ - تحث البلدان المتقدمة النمو على اعتماد تدابير عملية لزيادة الدعم المالي للبلدان النامية بشروط تساهلية وفي صورة منح ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحقيق الهدف المتفق عليه بين البلدان المتقدمة النمو ، إذا لم تكن قد قامت بذلك بعد ، البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج

---

(٨) انظر A/47/530 .

القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية والأهداف المتفق عليها دوليا من أجل أقل البلدان نموا ، وكذلك موارد مالية جديدة وإضافية من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ؛

"٦ - تحث أيضا جميع المانحين على التبرع بسخاء للتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية كي تعادل على الأقل من حيث القيمة الحقيقية تغذيتها التاسعة والتغذية الرابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بغية ضمان أن تواصل هاتان المؤسستان مكافحتهما للفقر الريفي ؛

"٧ - تحث كذلك المجتمع الدولي على الاضطلاع ببرامج تعاون تقني بغية تعزيز القدرات على توليد الدخل وتهيئة فرص العمل ، وتحسين الأمن الغذائي والصحة والتعليم والإسكان من أجل السكان والاستجابة للاحتياجات الأساسية الأخرى للسكان في البلدان النامية ، ولا سيما فيما بين الفقراء ، وتعيد في هذا الإطار تأكيد أهمية دراسة الطرائق الفعالة لنقل التكنولوجيا ، ولا سيما تلك الموجهة إلى سد الاحتياجات الأساسية للسكان بشروط تساهلية وتفضيلية ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، بغية ضمان تحقيق هذا النقل بأسرع ما يمكن ؛

"٨ - تشجع المجتمع الدولي ، بما في ذلك أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، على مواصلة دعم البرامج الانمائية للبلدان النامية ، بما في ذلك برامج تنمية الموارد البشرية ، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية وإيجاد فرص للإنتاج والعمالة ؛

"٩ - ترحب بمقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة بإنشاء لجنة دائمة معنية بتخفيف حدة الفقر ومطالبة مجلس التجارة والتنمية بإيلاء أولوية عليا لأعمالها في إطار صلاحياتها المتفق عليها ؛

"١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في اجراءات التنسيق ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف ، لصياغة برامج عملية المنحى للتعاون التقني على نحو محسن ومعزز من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وفقا لسياسات هذه البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

"١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين بندا معنونا التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية" .

١٢ - وفي الجلسة ٥١ ، المعقودة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد خوسيه لينو غيريرو (الفلبين) مشروع قرار (A/C.2/47/L.88) قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/47/L.53 ، ونقحه شفويا على النحو التالي :

(أ) نقحت الفقرة ٥ من المنطوق بحيث أصبح نصها كما يلي :

"تعيد تأكيد طلبها إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف إلى زيادة التدفقات المالية على البلدان النامية ، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، وذلك بقدر قصورها عن تحقيق ذلك الهدف إلى الآن ، على قبول زيادة برامج معونتها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن ؛ وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ ؛ ووافقت بلدان أخرى ، انسجاما مع دعمها لجهود الاصلاح في البلدان النامية ، على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى مساعدتها الانمائية الرسمية" ؛

(ب) في الفقرة ٧ من المنطوق ، تضاف في السطر الأول لفظة "مواصلة" قبل لفظة "الاضطلاع" ، وفي السطر الخامس وبعد عبارة "حقوق الملكية الفكرية" يستعاض عن لفظة "و" بعبارة "فضلا عن" ؛

(ج) في الفقرة ١٠ من المنطوق ، تضاف عبارة "في جميع البلدان ، ولا سيما" بعد لفظة "الفقر" الواردة في السطر الرابع .

١٣ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل بنن ببيان (انظر A/C.2/47/SR.51) .

١٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/47/L.88 ، بصيغته المنقحة شفويا ، دون تصويت (انظر الفقرة ١٧ ، مشروع القرار الثاني) .

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/47/L.88 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/47/L.53 بسحبه .

١٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان (انظر A/C.2/47/SR.51) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

الاحتفال بيوم دولي للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن القضاء على الفقر والعوز في جميع البلدان ، وبخاصة في البلدان النامية ، أصبح أحد أولويات التنمية ، وإذ ترى أن تشجيع القضاء على الفقر والعوز يتطلب وعيا جماهيريا ،

وإذ ترحب باحتفال منظمات غير حكومية معينة في السنوات الأخيرى ، بناء على مبادرة إحدى المنظمات غير الحكومية ، بيوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر بوصفه اليوم العالمي للتغلّب على الفقر المدقع ،

١ - تقرر إعلان يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر ، والاحتفال به ابتداء من سنة ١٩٩٣ ؛

٢ - تلاحظ أن الأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق باليوم ستأخذ في الاعتبار تلك الأنشطة التي تضطلع بها منظمات غير حكومية معينة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر من كل عام ؛

٣ - تدعو جميع الدول إلى أن تكرس اليوم لتقديم ، حسبما يكون مناسبا في السياق الوطني ، أنشطة محددة في مجال القضاء على الفقر والعوز والترويج لتلك الأنشطة ؛

٤ - تدعو أيضا الأمين العام إلى أن يقدم توصيات تتعلق بالسبل والوسائل التي يمكن بها للأمانة العامة للأمم المتحدة ، في حدود الموارد الموجودة ودون مساس بالأنشطة الجارية ، أن تساعد الدول في تنظيم أنشطتها الوطنية من أجل الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر ؛

٥ - تدعو كذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تساعد الدول ، بناء على طلبها ، في تنظيم الأنشطة الوطنية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر ، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمشاكل المحددة التي يواجهها المعوزون ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ ما يلزم من التدابير ، في حدود الموارد الموجودة ، لضمان نجاح احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للقضاء على الفقر ؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة في دورتها الخمسين بمعلومات عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثاني

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، الوارد في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ وإعلان باريس وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات ، المعتمدين من مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا[٩] ، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[١٠] ، والتزام كرتاخينا المعتمد في شباط/فبراير ١٩٩٢ في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١١] ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا المبدأ ٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١٢] ، والفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١[١٣] ، والمبدأ ٧ (أ) من بيان المبادئ بشأن جميع أنواع الغابات وجميع المقررات والتوصيات الأخرى ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١٤] ،

---

(٩) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .

(١٠) القرار ١٥١/٤٦ ، المرفق ، الفرع الثاني .

(١١) TD/364 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٢) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ريو دي جانيرو ، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26 ، المجلد الأول) ، المرفق الأول .

(١٣) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

(١٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ريو دي جانيرو ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26 ، (المجلدان الأول والثاني و Corr.1 و III)) .

وإذ تؤكد من جديد كذلك قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٢/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ١٤١/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية أضحى أحد أهداف التنمية ذات الأولوية للتسعينات ،

وإذ تؤكد أن السياسات الوطنية الفعالة التي تدعمها بيئة اقتصادية دولية مؤاتية يمكن أن تعزز التنمية المستدامة والقابلة للإدامة في جميع البلدان وخاصة في البلدان النامية ، وبذلك تزيد من قدرتها على الاضطلاع ببرامج اجتماعية واقتصادية للقضاء على الفقر ،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لأعباء الديون الكبيرة وتأثيرها على القطاعات الفقيرة في كثير من مجتمعات البلدان النامية ،

وإذ تدرك أن الفقر هو مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي وأن القضاء عليه يمثل عاملا مهما لضمان التنمية المستدامة ،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي تحتاج إلى التعزيز لضمان القضاء على الفقر ،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية [١٥] ؛

٢ - تؤكد أهمية السياسات المحلية ، بما فيها السياسات الفعالة للميزانية ، في تعبئة وتخصيص الموارد المحلية بغية القضاء على الفقر بوسائل من جملتها تهيئة فرص العمل وبرامج توليد الدخل مع اشارة خاصة الى الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة وتنفيذ برامج الأمن الغذائي ، وبرامج صحية وتعليمية وإسكانية وسكانية ، وتعزيز برامج تنفيذ بناء القدرة الوطنية ؛

٣ - تشجع جميع البلدان على الاضطلاع باستراتيجيات وبرامج وطنية من أجل القضاء على الفقر ، تكون مكرسة على وجه الخصوص للشرائح الفقيرة من المجتمع وتنطوي على مشاركة أكثر فعالية من جانب المجتمعات المحلية المستهدفة في اقتراح وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشاريع معينة ؛

---

(١٥) انظر A/47/530 .

٤ - تؤكد من جديد أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تراعي استعراض تدفقات الموارد وبرامج التكيف الهيكلي ، وتعمل على تكامل الأبعاد الاجتماعية والبيئية ، عامل حاسم لنجاح جهود البلدان النامية المبذولة من أجل القضاء على الفقر ؛

٥ - تعيد تأكيد طلبها إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف الى زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية ، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، وذلك بقدر قصورها عن تحقيق ذلك الهدف الى الآن ، على قبول زيادة برامج معونتها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن ؛ وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ ؛ ووافقت بلدان متقدمة النمو أخرى ، انسجاما مع دعمها لجهود الاصلاح في البلدان النامية ، على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى مساعدتها الانمائية الرسمية ؛

٦ - تحث أيضا جميع المانحين على التبرع بسخاء للتغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية . وللتغذية الرابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى ، بغية ضمان أن تواصل هذه المؤسسات مكافحتها الفقر ، ولا سيما في المناطق الريفية .

٧ - تحث كذلك المجتمع الدولي على مواصلة الاضطلاع ببرامج تعاون تقني بغية تعزيز القدرات على توليد الدخل وتهيئة فرص العمل ، وتحسين الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاسكان والاستجابة للاحتياجات الأساسية الأخرى للسكان في البلدان النامية ، ولا سيما للفئات الأشد فقرا من السكان ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد ، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بشروط مواتية ، تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية ، يتفق عليها الجانبان ، تأخذ في الاعتبار الحاجة لحماية حقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، ضرورة دراسة طرق فعالة لتنفيذ ذلك النقل وتعزيزه بأسرع ما يمكن ؛

٨ - تشجع المجتمع الدولي ، بما فيه أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، على مواصلة دعم البرامج الانمائية في جميع البلدان ، ولا سيما في البلدان النامية ، بما في ذلك برامج تنمية الموارد البشرية ، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية وإيجاد فرص للانتاج والعمالة ؛

٩ - ترحب بمقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة إنشاء لجنة دائمة معنية بتخفيف حدة الفقر ومطالبة مجلس التجارة والتنمية بإيلاء أولوية عالية لأعمالها في إطار صلاحياتها المتفق عليها ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنسيق الأنشطة ، بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف ، لصياغة برامج عملية المنحى للتعاون التقني محسنة ومعززة من أجل القضاء على الفقر في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وفقا لسياسات هذه البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها ؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين بندا معنونا "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية" .

- - - - -